التحليل الجغرافي للجريمة في مديرية غيل باوزير بمحافظة حضرموت – اليمن للمدة (2019 – 2025م)

رياض أحمد عبيد شنتوف*

الملخص

تناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة الجريمة في مديرية غيل باوزير بمحافظة حضرموت من منظور جغرافي، من خلال التركيز على البعد المكاني والزماني للجريمة، وتحليل مؤشرات الكفاية الأمنية، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات الجريمة، وتطور حجمها وأنماطها، وخصائص مرتكبيها خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى 2025م.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بأساليب التحليل الاحصائي والتحليل المكاني؛ وذلك لدراسة التوزيع الجغرافي للجريمة، ورصد الفوارق المكانية بين مناطق المديرية، وتحليل خصائص مرتكبي الجرائم من حيث النوع، والعمر، والحالة المدنية، وتحليل خصائص الجريمة نفسها من حيث نوعها، وتكرارها، وأسبابها وأساليب ارتكابها.

وتوصلت الدراسة لوجود عبء مساحي كبير على مراكز الخدمات الأمنية، مع وجود تباين مكاني في توزيع الجريمة داخل المديرية، وتسجيل تركز كبير لها في المناطق الحضرية خاصة مدينة غيل باوزير، كما أظهرت الدراسة أن الجرائم المتعلقة بالمال هي الأكثر شيوعًا، مع عدم تسجيل جرائم جسيمة كالقتل والاختطاف، والجرائم الإرهابية الأخرى، كما كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة مرتكبي الجرائم من أصحاب السوابق، وأن معظم الجرائم التي ارتكبت هي بفعل عفوي مباشر وغير منظم، ما يشير لعدم وجود صفة الجريمة المنظمة.

وأوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم الكافي للمؤسسات الأمنية للرفع من كفاءة الأداء والخدمة الأمنية، والتركيز على البعد الجغرافي في تحليل الجريمة، كما أوصت بإجراء المزيد من الأبحاث الجغرافية في جغرافية الجريمة بحضرموت.

الكلمات المفتاحية: الجريمة – غيل باوزير – التحليل المكاني للجريمة – أنماط الجريمة.

1-المقدمة والإطار النظري للدراسة

1-1المقدمة:

تعد الجريمة من الظواهر البشرية التي اهتمت بها الجغرافيا وتناولتها في إطار علاقة تلك الظاهرة بالمكان الجغرافي، وتأثير العوامل الجغرافية على الجريمة وما تحدثه من تفاوت واختلاف في انماطها، وأحجامها، وخصائص مرتكبيها، وهو ما دفع بالجغرافيين للقيام بدراسة العلاقة بين الجريمة والمكان وتحليل تلك العلاقة، وبيان مدى تأثير المكان على الجريمة حدوثها.

والجريمة كظاهرة بشرية بكل تأكيد فإنها لا يمكن أن تحدث في كل مكان وزمان بنفس الحجم والتكرار، فهي تتوطن في مكان بعينه دون آخر، وترتفع في بعض أيام وفصول السنة أكثر من غيرها، ولهذا فالجريمة غالبًا ما ينظر لها على أنها ظاهرة اجتماعية في انتشارها، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية مهما تنوعت ظروفها وأحوالها، ومهما بلغت من

• مدرس بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة حضرموت.

درجات الرقي والتحضر، إلا أنها تختلف من مجتمع لآخر من حيث توزيعها وأساليبها، فتظهر في بعض المجتمعات بشكل بارز ومميز، في حين تقل في مجتمعات أخرى أو تصبح دخيلة ونادرة الحدوث وغير مألوفة (السعايدة، 2020م، ص423).

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي عاشها اليمن عامةً وحضرموت خاصة لبروز العديد من المشكلات المرتبطة بالاختلالات الأمنية، وضعف مؤسسات الدولة في القيام بواجباتها، والنمو الحضري الغير مخطط له وما يخلقه من عشوائيات وازدحام، وضنك الحياة الاقتصادية والمعيشية للسكان، كل ذلك يعد من الأسباب المعينة على بروز وانتشار وتنامي حجم الجريمة بشكل سريع.

تسعى هذا الدراسة إلى دراسة تطور وحجم الجريمة في مديرية غيل باوزير بمحافظة حضرموت، وتحديد أنماطها، وتوزيعها المكاني والزماني، ودراسة خصائص مرتكبيها، وربط تلك المتغيرات بالمكان، والعمل على تقديم تفسير علمي للسلوك الاجرامي لمرتكبي الجريمة، بما يساعد في تقديم المعلومات التي تمكن الجهات المعنية من التعامل مع الجريمة والحد منها.

1-2 مصطلحات الدراسة:

- الجريمة:

الجُرْمُ: هو التَّعدّي، والجُرْمُ: هو الذَّنبُ، والجمَعُ إجرَام، وجَرُوم، وَهُو الجَرِيمَة، وَقد جَرُمَ يجرِم وأَجرَمَ، فهو مُجْرِمٌ وجَرِيم (ابن منظور، 1967، 604)، وفي مختار الصحاح الجُرم والجَريمة (الذنبُ) تقول منه (جَـرَم) و(أَجرمَ) و(أجترم)، و(جَرَم) كَسَبَ، و(تَّجرّم) عليه أدعى عليه ذنبًا لم يفعَله (الرازي، 1986م، ص43)، بينما تعرف الجريمة قانونيًا بأنها " كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان مسئول، ويقرر له القانون عقابًا أو تدبيرًا احترازيًا (المشهداني، 2005م، ص40).

- المجرم:

هو ذلك الشخص الذي خالف مبادئ سلوكية معينة، اعتبرها المجتمع الذي يعيش فيه مضره به وبالفرد، وعوقب عليها بجزاء أو حددته قوانين ذلك المجتمع (مقرم، 2022م، ص153)، وفي نظر القانون فإن المتهم بريء حتى تثبت جريمته عبر حكم قضائي نهائي غير قابل للاستئناف.

- جغرافية الجريمة:

هي ذلك الفرع من الفروع الجغرافيا الاجتماعية التي تدرس الأنماط المكانية للجريمة، ومحاولة إبراز الأسباب التي تفسر هذه الأنماط، فضلًا عن كونها تهتم بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة والضحايا، والعوامل والعلاقات المكانية ذات الدور في تحديد حجم ونوع الجريمة، مع عدم اغفال دراسة التوزيع والتباين المكاني للجريمة (حمادي، وبو مخلوف، 2022م، ص179).

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية وهي كالآتي:

1- تحليل تطور معدلات الجريمة في مديرية غيل باوزير خلال المدة (2019 – 2025م).
2- الكشف عن أنماط الجريمة الأكثر انتشارًا في المديرية.
3- التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم بالمديرية.
4- التعرف على التباين المكاني والزماني للجريمة في مديرية غيل باوزير.
5- تقديم توصيات علمية تسهم في الحد من معدلات الجريمة وتساعد على تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمع.

1-4 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على أحد أهم الظواهر الاجتماعية والأمنية في المجتمع، ولذا تكمن أهميتها في الآتي:
1- فتح باب الدراسات الأمنية من المنظور الجغرافي، من خلال تقديم تحليل احصائي لتطور الجريمة زمانيًا ومكانيًا وانماطها في مديرية غيل باوزير، مما يعزز فهم العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسلوك الاجرامي.
2- تقدم الدراسة بيانات وتحليلات يمكن الاستفادة منها من قبل الجهات الأمنية وصناع القرار في وضع سياسات أكثر فاعلية للحد من الجريمة.
3- تساعد نتائج الدراسة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأسباب الجريمة وأنماطها، بما يسهم في تعزيز الوقاية المجتمعية وتقليل السلوكيات الإجرامية من خلال التوعية والتدخل المبكر.

1-5 مشكلة الدراسة:

تُعد الجريمة من الظواهر البشرية المعقدة التي ترتبط بتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية، وتختلف أنماطها وحدتها من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى. وفي مديرية غيل باوزير، تشير المؤشرات الإحصائية خلال السنوات الأخيرة إلى وجود تغيرات ملحوظة في معدلات الجريمة، حيث شهدت تراجعًا نسبيًا في بعض السنوات، ثم عادت للارتفاع بشكل واضح في السنوات الأخيرة، خاصة في عام 2025م.
وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح الصورة العلمية الدقيقة لاتجاهات الجريمة في المديرية خلال المدة (2019–2025م)، وضعف التحليل الكمي والكيفي للعوامل المؤثرة في هذا التغير، سواء من حيث أنماط الجرائم، أو خصائص مرتكبيها أو أسبابها الاجتماعية والاقتصادية، كما أن هناك حاجة لفهم مدى ارتباط هذه التغيرات بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وما إذا كانت تعكس نمطًا مستقرًا أم حالة اضطراب مؤقتة في البنية الأمنية والاجتماعية، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:
1- ما حجم تطور الجريمة في مديرية غيل باوزير خلال المدة (2019–2025م)؟
2- ماهي أبرز أنماط الجريمة، وأسبابها، وأساليبها السائدة، في مديرية غيل باوزير؟

3- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم في مديرية غيل باوزير؟

4- هل هناك اختلاف مكاني وزماني للجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير خلال العام 2025م؟

5- ما الكفاءة الوظيفية للخدمات الأمنية في مديرية غيل باوزير؟

1-6 فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على جملة من الفرضيات محل البحث:

1- تتركز الجرائم في المديرية في أنماط محددة، أهمها الجرائم الواقعة على الأموال والجرائم العنيفة، مقارنة بالجرائم المنظمة أو المعقدة.

2- وجود عبئ مساحي وسكاني على الخدمات الأمنية في مديرية غيل باوزير.

3- يوجد تباين في معدلات الجريمة بين السنوات (2019-2025م)، مع وجود اتجاه تصاعدي في السنوات الأخيرة.

4- توجد علاقة بين مكان السكن ومستوى الجريمة، حيث تتركز الجرائم بشكل أكبر داخل النطاق الحضري لمدينة غيل باوزير مقارنة بالمناطق الخارجية.

5- توجد علاقة بين الدوافع الاقتصادية (مثل الكسب المادي وخلافات الأراضي) وارتفاع معدلات الجريمة مقارنة بالدوافع الأخرى.

1-7 منهجية وأساليب الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعد من أنسب المناهج لدراسة الظواهر الاجتماعية والأمنية، حيث يقوم على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ثم تحليلها وتفسير العلاقات بين متغيراتها المختلفة، كما تم استخدام منهج تحيلي التباين المكاني لفهم الاختلاف المكاني للجرائم المرتكبة، واستخدم المنهج الإحصائي الكمي في تحليل البيانات الرقمية الخاصة بالجريمة، بهدف قياس الاتجاهات الزمنية، وتحديد الأنماط، واستخلاص المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وبرنامج (Arc GIS 10.8) لرسم الخرائط الخاصة بالدراسة.

1-8 حدود الدراسة:

الحدود المكانية لمنطقة الدراسة: وتتمثل في الحدود الإدارية لمديرية غيل باوزير في ساحل حضرموت، والذي يتبع إداريًا محافظة حضرموت في الجمهورية اليمنية، وتقع شرق مدينة المكلا، ويحدها من الشرق مديرية الشحر، ومن الغرب مديرتي دوعن وأرياف المكلا، ومن الشمال مديريتي غيل بن يمين وحورة ووادي العين، ومن الجنوب مديرية مدينة المكلا والبحر العربي، وهي تقع فلكيًا بين خطي طول (48.5815° - 49.4677°) شرقًا، ودائرتي عرض (14.6515° - 15.1039°) شمالًا، خريطة رقم (1).

وتبلغ مساحة مديرية غيل باوزير (2,377) كم2، وهي ما يعادل (1.46%) من مساحة محافظة حضرموت، وعاصمتها مدينة غيل باوزير، وعدد سكانها بحسب اسقاطات عام

2025م يبلـــغ (86,834) نســـمة، ويتواجـــد بالمديرية عدد (2) مراكز للشرطة، الأول مركز شرطة مدينة غيل باوزير، والآخر مركز شرطة شـحير، كمـا يوجـد بهـا مركـز للـدفاع المـدني بعـدد سيارة إطفاء واحدة ووايت ماء (ناقلة – بوزة) إسعافي. خريطة رقم (2).

الحدود الزمانية للدراسة: تنحصر هذه الدراسة بـــين عـــامي 2019 – 2025م، وهـــي فتـــرة استطاع الباحث الحصول على بياناتها بشيء مـــن التفصـــيل مـــا يتـــيح اجـــراء جملـــة مـــن التحليلات عليها.

1-9 مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات:

– **مصادر أولية:** وتتمثل البيانات الإحصائية الخاصـة بـالجرائم المسـجلة فـي مديريـة غيـل بـاوزير، والتقريـر الإحصـائي السـنوي للجـرائم والحـــوادث لإدارة الأمـــن والشـــرطة بســـاحل حضرموت للأعوام 2019 – 2025م، ومقابلة قيادة الأمن والشرطة بالمديرية.

– **مصادر ثانوية:** التقارير والدراسات السابقة ذات العلاقـة بموضـوع الجريمـة، والأدبيـات العلمية في علم الجغرافيا وعلم الجريمة.

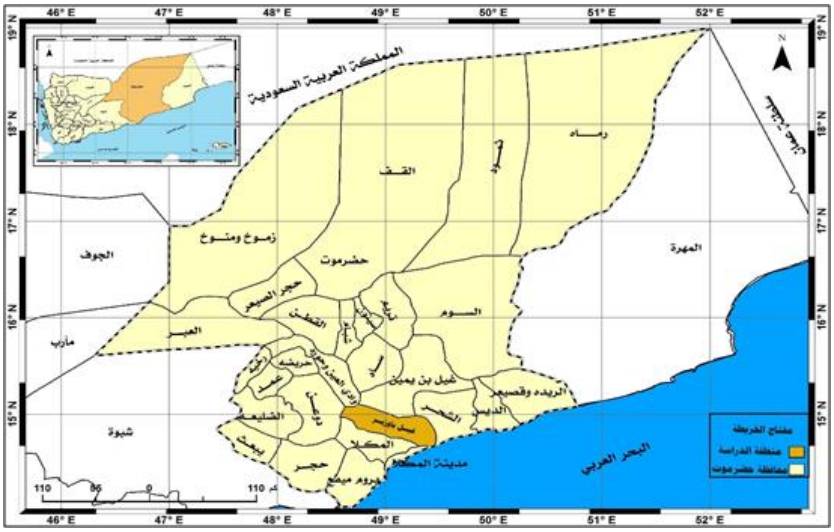

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Arc GIS 10.8)

خريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لمديرية غيل باوزير في محافظة حضرموت

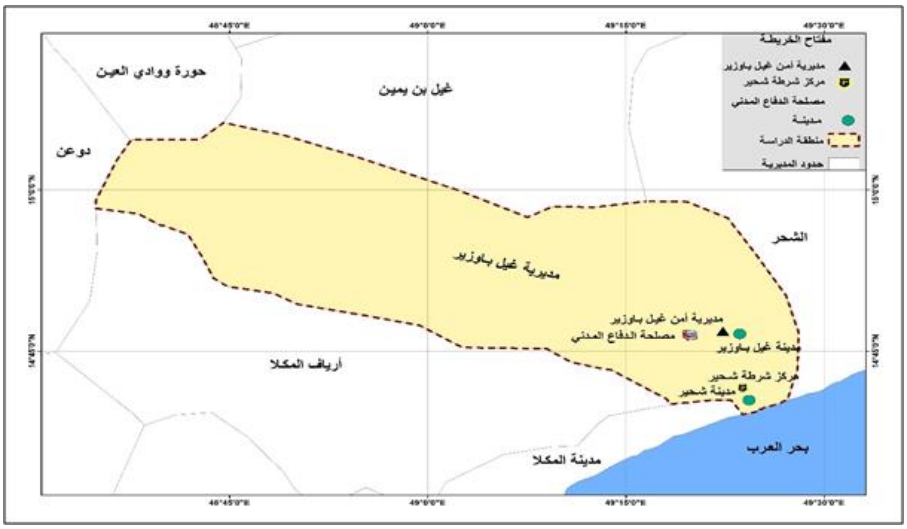

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Arc GIS 10.8).

خريطة رقم (2): مراكز الخدمات الأمنية في مديرية غيل باوزير بمحافظة حضرموت

1-10 الدراسات السابقة:

- دراسة البركي وكليوي (2016م): اهتمت هذه الدراسة بدراسة التحليل المكاني لجرائم الأحداث في منطقة المثنى بالعراق، وهدفت لبيان حجم جرائم الأحداث خلال فترة الدراسة ومدى اختلافها بين حضر وريف، والوقوف على الأسباب الدافعة لارتكاب تلك الجرائم، وخلصت الدراسة إلى أن هناك مناطق شهدت أعلى معدلات للجريمة، كما أن الأسباب الاقتصادية كانت السبب المشترك لأغلب مرتكبي الجرائم، كما تبين أن سوء التربية وضعف التنشئة الاجتماعية قد أسهم في امتهان الأحداث للسلوك الاجرامي.

- دراسة السعايدة (2020م): هدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع الكمي والنوعي للجرائم في محافظة العاصمة عمّان لعام 2015م، وبيان العوامل المؤثرة في هذا التوزيع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تباين مكاني كمي ونوهي واضح في توزيع وانتشار الجريمة بين مديريات الشرطة في محافظة العاصمة، وأوصت باتخاذ حزمة من الإجراءات الرسمية التي تهدف للحد من معدلات الجريمة في العاصمة.

- دراسة ناجي والعمامي (2021م): تناولت هذه الدراسة التوزيع الجغرافي للخدمات الأمنية في محافظة إب خلال الفترة (2010 – 2019م)، وقد هدفت لمعرفة التوزيع الجغرافي للخدمات الأمنية والجريمة في محافظة إب، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية؛

لتحليل البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى وجود تطور كبير للجريمة في المحافظة، مع وجود ضعف في الحجم والانتشار للخدمات الأمنية.

- دراسة عبدالكريم وناجم (2022م): تناولت هذه الدراسة التباين المكاني لظاهرة الجريمة في بلدية سبها في ليبيا – دراسة جغرافية، هدفت الدراسة إلى تتبع التغير الذي طرأ على ظاهرة الجريمة في بلدية سبها، وخلصت إلى وجود تزايد كبير في حجم الجريمة نتيجة الانفلات الأمني الذي حل بالبلدية بعد عام 2011م.

- دراسة بوخلوف وحمادي (2022م): اهتمت الدراسة ببيان الإلمام بجوانب جغرافية الجريمة والتأكيد على الظواهر التي تنتمي للسلوك الاجرامي لاسيما بعد ازدياد معدلات النمو السكان، وإعطاء صورة واقعية عن الجريمة في ابعادها الجغرافية، وحصلت الدراسة إلى أن الجريمة تبقى مرتبطة بالأوضاع والظروف التي يمر بها المجتمع، الشبكات العلائقية للفرد الذي ينخرط في جماعات متنوعة.

2- تحليل الخدمات الأمنية في المديرية:

يمكننا أن نعمل على تحليل الخدمات الأمنية في مديرية غيل باوزير من خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين خمس متغيرات رئيسية هي: المساحة الجغرافية، وعدد السكان، وعدد مراكز الشرطة، وإجمالي القوة الأمنية، وعدد الجرائم المسجلة والتي يوضحها الجدول (1).

الجدول (1): متغيرات المساحة والسكان ومراكز الشرطة ورجال الأمن والجرائم في مديرية غيل باوزير 2025م

المتغير	مساحة المديرية (كم2)	عدد السكان (نسمة)	عدد مراكز الشرطة	عدد رجال الأمن	إجمالي الجرائم
العدد	2,377	86,834	2	221	241

المصدر الباحث بالاعتماد على:

- المساحة تم حسابها باستخدام برنامج (Arc GIS 10.8).
- عدد السكان بالاعتماد على كتاب الإحصاء السنوي لساحل محافظة حضرموت 2024م.
- عدد مراكز الشرطة وعدد رجال الأمن وإجمالي الجرائم بالاعتماد على بيانات مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير.

2-1 الكثافة الجغرافية للجريمة:

وهي تشير لحجم الجريمة الواقعة على كل كيلو متر مربع من المساحة، ونحصل عليها من خلال قسمة عدد الجرائم المسجلة على مساحة المديرية، حيث تساوي النتيجة (0.101) جريمة / كم2، وهي كثافة إجرامية منخفضة على المستوى المكاني العام للمديرية، مع الاخذ بعين الاعتبار وجود تجمعات نقطية للجريمة داخل كتل سكانية محددة كالمدن والأحياء المدنية.

2-2 معيار مركز شرطة / نسمة:

وهو أحد المعايير الكمية لقياس الكفاءة الوظيفية لمراكز الشرطة في المنطقة، وهو يحدد مدى تناسب مراكز الشرطة مع عدد السكان، وعند تطبيق هذا المعيار على مديرية غيل باوزير التي يوجد بها مركزين للشرطة فإن النتيجة تشير ولجود (مركز شرطة / 43,417) نسمة، ويعد هذا المؤشر مرتفع فيما لو أخذنا التباعد المكاني لمناطق المديرية، وصعوبة التنقل من الأطراف وصولًا لمركزي الشرطة في المديرية.

2-3 معيار (رجل أمن / مركز شرطة):

يحدد هذا المعيار العدد الكافي من الضباط والأفراد في كل مركز شرطي، لكونه يعتبر من المؤشرات التي تعزز من كفاءة الخدمات الأمنية، وقدرتها على التعاطي مع الجرائم، وعلى الرغم من الصعوبة في الوصول لدليل لمعايير الخدمات الأمنية لدى إدارة الأمن فإنه من الممكن حساب هذا المعيار، حيث تشير الإحصاءات وجود (10) ضباط / مركز شرطة، وهو ما يعني وجود نقص كبير في أعداد الضباط، فضلًا عن عدم مباشرة البعض منهم لأسباب صحية أو الإحالة للمعاش، كما أن عدد الأفراد من رجال الأمن يبلغ (100.5) فرد / مركز شرطة، وهو عدد أيضًا غير كافي إذا ما قورن بعدد الإدارات الأمنية في المديرية، وحجم الخروج عن الجاهزية الأمنية لجملة من الأسباب أبرزها انقطاع المرتبات وتأخر صرفها، فضلًا عن عدم تكافئها مع الوضع المعيشي لرجال الأمن.

2-4 مؤشر معدل الجريمة السكانية:

يحدد هذا المؤشر نسبة الجريمة لكل نسمة من السكان، ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة عدد الجرائم المسجلة على عدد السكان في نفس العام، ويشير معدل الجريمة السكانية في مديرية غيل باوزير إلى وجود (2.77) جريمة لكل 1000 نسمة، وهو يعني معدل منخفض نسبيًا، ويعكس حالة الاستقرار الأمنية في المديرية.

2-5 مؤشر العبء الأمني:

2-5-1نسبة السكان لكل رجل أمن:

ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة عدد سكان المديرية على عدد رجال الأمن، وبتطبيق المعادلة فإن النتيجة تشير ولوجود (393) نسمة لكل رجل أمن.

2-5-2 نسبة الجرائم لكل رجل أمن:

ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة عدد الجرائم على عدد رجال الأمن، والنتيجة في هذه الحالة تشير لوجود (1.09) جريمة لكل رجل أمن.

ويمكن القول بأن العبء الأمني يعتبر متوسط إلى منخفض، وهو يشير لقدرة نسبية على الاستجابة، مع الوضع بالحسبان التشتت الجغرافي للمديرية وصعوبة الوصول لبعض المناطق.

ويكشف التحليل الجغرافي للخدمات الأمنية بالاعتماد على المتغيرات الأساسية أن المديرية تتسم بنمط جغرافي واسع الامتداد مع كثافة سكانية منخفضة ومعدل جريمة محدودة نسبيًا، يقابله عبء أمني متوسط من حيث التوزيع

العددي للرجال الأمن، في ظل عبئ سكاني كبير على الخدمة الأمنية.

3- التوزيع المكاني والزماني للجريمة في مديرية غيل باوزير:

3-1 تطور حجم الجريمة في مديرية غيل باوزير:

تشير بيانات الجدول (2) والشكل (1) إلى أن الجريمة في مديرية غيل باوزير مرت بتذبذب واضح خلال المدة من 2019–2025م، ففي عام 2019م سجلت الجرائم (135) حالة، ثم انخفضت في 2020م إلى (117) حالة، واستمر الانخفاض في 2021م إلى (80) حالة، وفي 2022م وصلت إلى أدنى مستوى (69) حالة، وهذا الانخفاض المتدرج يدل على أن هناك تحسن نسبي في الإجراءات الأمنية أو استقرار سياسي واقتصادي مؤقت ونسبي، لكن بعد ذلك حدث تحول واضح في 2023م حيث ارتفعت الجرائم إلى (140) حالة، وفي 2024م بقيت قريبة منها بـ (138) حالة، ثم قفزت بشكل كبير في 2025م إلى (241) حالة، وهذا يعني وجود اتجاه تصاعدي حاد في الجريمة في السنوات الأخيرة من عام (2023–2025)، مما يشير إلى زيادة عوامل الضغط الاجتماعي والاقتصادي، أو توسع أنماط الجريمة البسيطة، مع وجود ثقافة لدى المواطن في اللجوء للدولة والاحتكام لها في أي حادثة تمس حياتهم ومصالحهم مهما كان حجم تلك الحادثة، كما أن ذلك قد يعطي مؤشر بأن هناك ضعف في السيطرة الأمنية في المديرية، ولكن ذلك ليس على الدوام على اعتبار أن تزايد أعداد الجرائم احصائيًا ربما يعود لارتفاع حالات الكشف عن الجريمة؛ نتيجة لتحسن الوضع الأمني.

جدول (2): تطور حجم الجريمة في مديرية غيل باوزير للمدة من 2019 – 2025م

م	العام	اجمالي الجرائم	معدل النمو%
1	2019م	135	-
2	2020م	117	13.3 -
3	2021م	80	31.6 -
4	2022م	69	13.7 -
5	2023م	140	102.9
6	2024م	138	1.4 -
7	2025م	241	74.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- (2019 – 2024م) التقرير الاحصائي السنوي للجريمة في محافظة حضرموت (الساحل) من 2019 – 2024م.
- 2025م بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

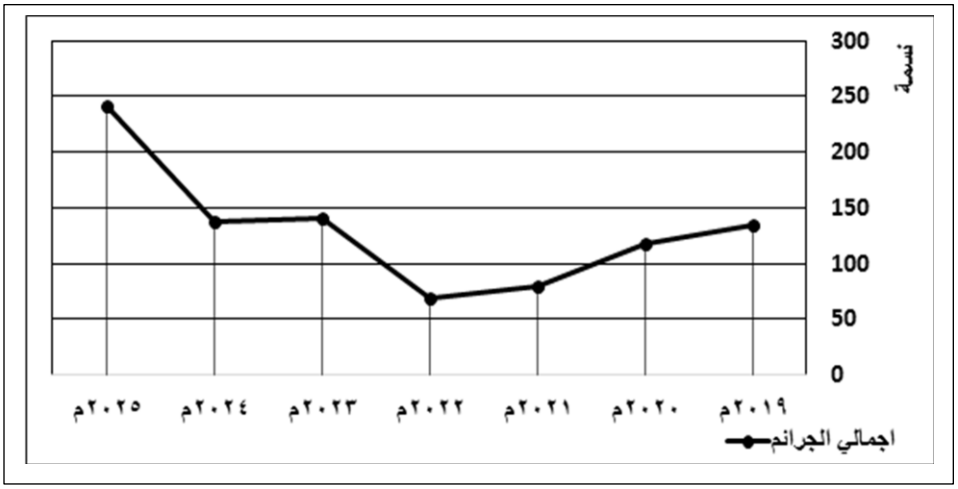

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (2).

شكل (1): تطور حجم الجريمة في مديرية غيل باوزير للمدة من 2019–2025م

2-3 التوزيع المكاني للجريمة:

يعتبر التوزيع المكاني للجريمة من أهم المواضيع التي بحثًا في جغرافية الجريمة؛ وذلك لأهمية في معرفة ما إذا كان توزيع الجريمة يشكل نمطًا محددًا أو أنه مجرد توزيع عشوائي أوجدته ظروف الحظ والصدفة، والتوزيع المكاني للجريمة نعني به الطريقة التي تنتشر فيها الجرائم ضمن الحيز المكاني (Donald. J. 1969. 463)، ويمكن تحليل التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير عام 2025م من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (2).

جدول (3): التوزيع المكاني للجريمة في مديرية غيل باوزير عام 2025م

المنطقة	التكرار	النسبة %	المنطقة	التكرار	النسبة %
مدينة غيل باوزير	149	61.8	القارة	18	7.6
شحير	19	7.9	النقعة	8	3.3
الريان	15	6.2	كثيبة	3	1.2
العيون	10	4.1	الأدواس	3	1.2
الصداع	6	2.6	عبدالله غريب	2	.8
حباير	7	2.9	رأس حويرة	1	.4
الاجمالي				241	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

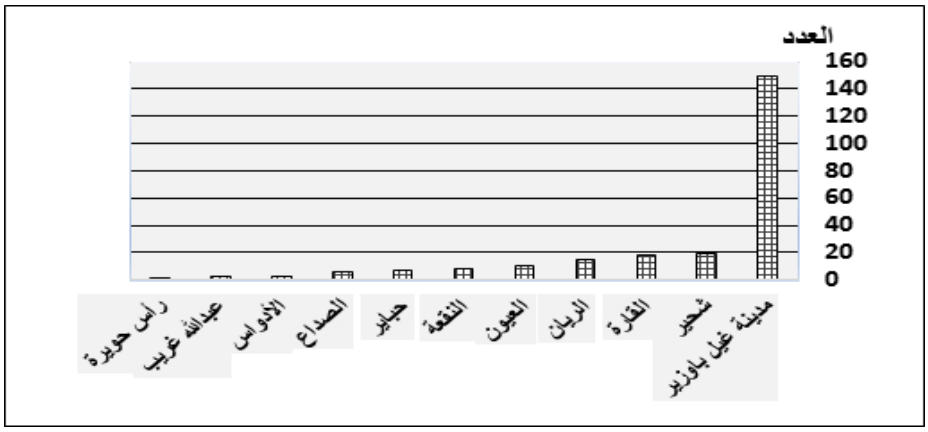

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3).

شكل (2): التوزيع المكاني للجريمة في مديرية غيل باوزير عام 2025م

يلاحظ من الجدول (3) والشكل (2) الآتي:

1- وجود تباين كبير في توزيع الجريمة بين مناطق مديرية غيل باوزير، حيث بلغ المتوسط الحسابي (08.20) حالة، في حين سجل الانحراف المعياري قيمة مرتفعة بلغت (41.6) حالة ما يشير لدرجة عالية من التشتت وعدم التجانس المكاني.

2- تحتل مدينة غيل باوزير وأحياءها المحيطة المرتبة الأولى في نسبة الجرائم المرتكبة بواقع (61.8) % وهي تمثل نسبة شاذة عن بقية أحياء ومناطق المديرية التي تتراوح النسبة فيها ما بين (1 – 8) %، لكل من أحياء ومناطق مديرية الغيل التي سجلت بها تلك الجرائم والبالغة (12) مدينة وحي ومنطقة.

3- وجود تركز مكاني واضح للجريمة في المركز الحضري للمديرية (مدينة غيل باوزير)، ومدينة شحير، ومنطقة الريان، مقابل انخفاض ملحوظ في مناطق الأطراف والمناطق الريفية، ما يعني أن التوزيع الجغرافي للجريمة ليس عشوائيًا، بل يتأثر بعوامل حضرية كالخلاف على الأراضي العقارية، وعوامل اجتماعية كالخلافات الأسرية والشخصية، واقتصادية كالكسب الغير مشروع من السرقات والنصب والاحتيال وخيانة الأمانة، ما يجعل بعض المناطق في المديرية نقاط جذب إجرامي.

4- إن ارتفاع معدل الجرائم المرتكبة في مدينة الغيل يؤدي لوجود ضغط شديد على الخدمات الأمنية في المديرية، ويتحمل رجال الأمن أعباء كبيرة في الحد من الجريمة، وتعقب الجناة وضبطهم، ولكنها بالمقابل تعطي فرصة كبيرة لتكثيف الجهود الأمنية وتركيز الدوريات في تلك المناطق التي سجلت بها أكثر من (75.9) % من الجرائم.

3-3 التوزيع الشهري للجرائم المرتكبة:

كثيرًا ما تناولت الدراسات العلمية تأثير العامل المناخي على السلوك الاجرامي، حيث أكدت

عدد من تلك الدراسات وجود علاقة بين العنصر المناخي وبخاصة الدرجات الحرارة ومعدل ارتكاب الجرائم، وقد أشارت عدد من تلك الدراسات إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر المناطق التي تتأثر فيها الجريمة مباشرة بحالة الطقس، إذ يتبين أن شهري ديسمبر ويناير أكثر شهور السنة ارتكابًا لجرائم الاعتداء على الملكية وأموال الآخرين، بينما يشهد شهر أغسطس أعلى نسبة القتل العمد والشروع فيه والضرب المؤدي للموت، في حين ترتفع جرائم الاعتداء الجنسي في فصل الربيع حتى أوائل الصيف، بينما تنخفض نسبة أعداده في شهور فصل الشتاء (مهدي، وعايد، 2020م، ص45).

ومن خلال الجدول (4) والشكل (3) نلاحظ أن المتوسط الشهري لعدد الجرائم بلغ (20.08) جريمة، بانحراف معياري قدره (5.14)، وهو ما يشير لوجود تباين ملحوظ في معدلات الجريمة بين أشهر السنة، وهذا يعني أن الجريمة لا تتسم بالاستقرار بل تخضع لتقلبات زمنية، فبعض الأشهر سجلت ارتفاعًا ملحوظًا مثل شهري يناير ونوفمبر (31 و 27) جريمة لكل منهما على التوالي، في حين شهدت أشهر أخرى انخفاضًا نسبيًا كشهري يونيو وسبتمبر (11 و 12) جريمة لكل منهما على التوالي، وهذا يعني وجود عوامل موسمية أو اجتماعية او اقتصادية أثرت في السلوك الاجرامي مثل: الظروف المعيشية، وفترات الاجازات أو فترات ضعف الرقابة الأمنية.

جدول (4): التوزيع الشهري للجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير عام 2025م

الشهر	العدد	النسبة %
يناير	31	12.9
فبراير	20	8.3
مارس	18	7.6
ابريل	16	6.6
مايو	24	10.0
يونيو	11	4.5
يوليو	22	9.1
أغسطس	16	6.6
سبتمبر	12	5.0
أكتوبر	21	8.7
نوفمبر	27	11.2
ديسمبر	23	9.5
الاجمالي	**241**	**100**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

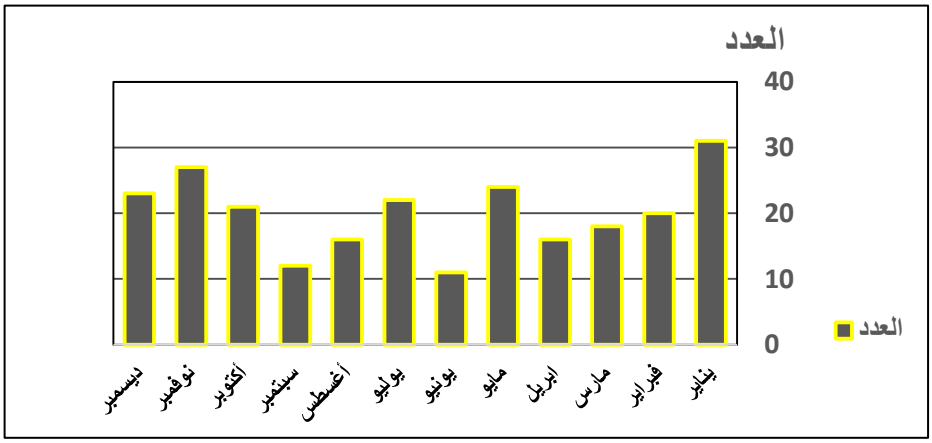

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4).

شكل (3): التوزيع الشهري للجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير عام 2025م

4-3 توزيع الجريمة حسب تبويبه القانون:

يعد توزيع الجريمة بحسب تبويب القانون من أهم التصنيفات؛ لكونه يعمل على مراعاة البعد الجنائي والاجتماعي والإحصائي؛ لتسهيل عملية دراسة الظاهرة الاجرامية، وقد حدد قانون الجرائم والعقوبات تسعة أبواب للجريمة (قانون الجرائم والعقوبات اليمني، 1994م، ص12)، ويمكن توزيع الجرائم المرتكبة بالمديرية وفق تبويب القانون كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5): توزيع الجرائم حسب تبويب القانون في غيل باوزير 2025م

م	الجرائم	العدد	النسبة %
1	الجرائم الخطر العام	2	0.8
2	الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي	4	1.7
3	الجرائم الماسة بالوظيفة العامة	11	4.6
4	الجرائم المخلة بسير العدالة	1	0.4
5	جرائم العلانية والنشر	0	0
6	التسول	0	0
7	جرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة	77	31.9
8	الجرائم التي تقع على المال	124	51.5
9	جرائم الزنا وهتك العرض وافساد الاخلاق	22	9.1
الإجمالي		241	100

لمصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

جدول (6): توزيع الجرائم وفق جسامتها في مديرية غيل باوزير 2025م

م	نوع الجريمة	العدد	النسبة %
1	الجرائم جسيمة	73	30.3
2	الجرائم الغير جسيمة	102	42.3
3	الجرائم محتملة الاثنين	66	27.4
الإجمالي		241	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (5) وقانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم (12) لسنة 1994م.

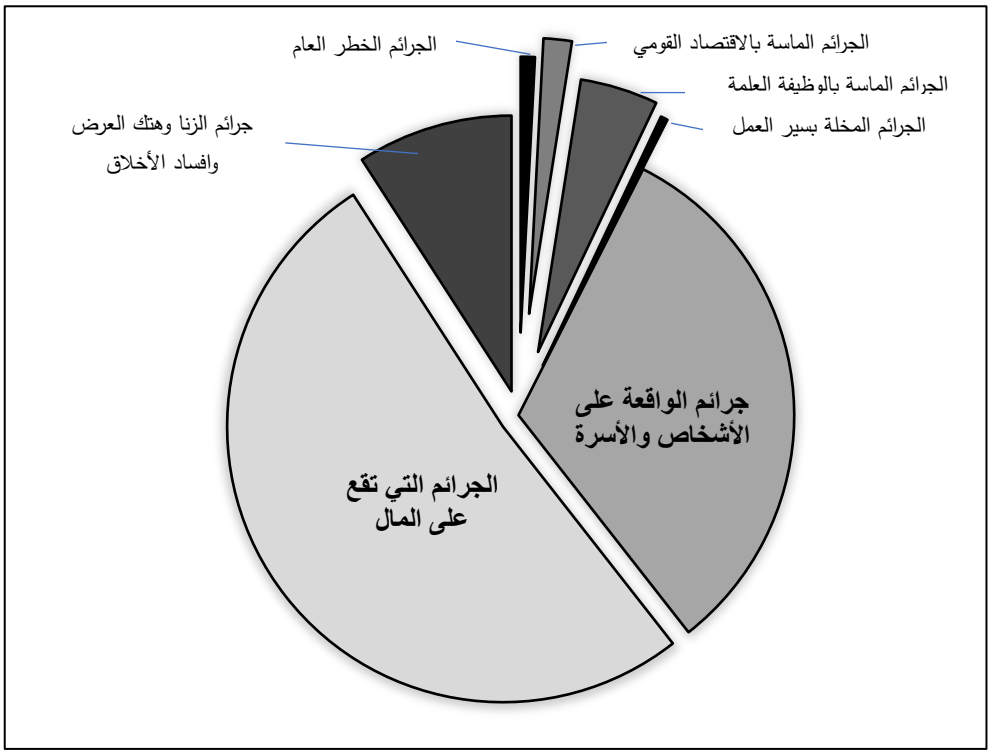

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

شكل (4): توزيع الجرائم حسب تبويب القانون في غيل باوزير 2025م

ومن الجدول (5) والجدول (6) والشكل (4) نستنتج الآتي:

1- تشير نتائج التحليل البنيوي لتوزيع الجرائم وفق القانون اليمني إلى هيمنة واضحة للجرائم

الواقعة على المال بنسبة (51.5) % من اجمالي الجرائم في المديرية، ما يعني ارتباط تلك الجرائم بضعف الرقابة على الأموال، ووجود توسع عمراني غير منظم من قبل الدولة، وهو يتركز غالبًا في المناطق الحضرية من المديرية، ومناطق الأسواق التجارية، ما يخلق جرائم متعددة متعلقة بتلك الأموال.

2- إن الجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة تأتي في المرتبة الثانية من حجم الجرائم المرتكبة، وتشكل نسبة (31.9) % من اجمالي الجرائم، وهي تشير لوجود احتكاك اجتماعي مرتفع، وضغوط اجتماعية واسرية تتسبب في حدوث معظم هذا النوع من الجرائم.

3- تحتل الجرائم الأخلاقية المرتبة الثالثة وتشكل نسبة (9.1) %، وهي تشير لوجود تغيرات اجتماعية وسلوكية في ظل تراجع أو ضعف الرقابة الاجتماعية والاسرية، وهي بالغالب تتركز في المناطق الحضرية الأكثر انفتاح.

4- إن الجرائم الواقعة على الوظيفة العامة والاقتصاد القومي تحتل المرتبة الرابعة بنسبة (6.3) % من اجمالي الجرائم، وتدل على محدودية الاختلالات المؤسسية، وهي بذلك لا تشكل نمطًا إجراميًا واسعًا.

5- هناك جرائم ضعيفة في التمثيل ولا تشكل بنية أساسية للنمط الاجرامي، وهي تشمل جرائم الخطر العام، والجرائم المخلة بسير العدالة.

6- إن عدم تسجيل جرائم في باب التسول لا يعني ذلك عدم وجودها بقدر ما هو قصور أمني في تسجيل تلك الجريمة وتتبعها، خاصة إذا ما لاحظنا أعداد المتسولين في الأسواق ومرافق الخدمات العامة والمساجد في كافة المدن بحضرموت ومن بينها مديرية غيل باوزير.

7- تحتل الجرائم الغير جسيمة المرتبة الأولى بنسبة (42.3) % من جملة الجرائم، بينما تأتي في المرتبة الثانية الجرائم الجسيمة وتشكل نسبة (30.3) %، في حين أن الجرائم الغير جسيمة ولكنها قد ترقى لجسيمة في المرتبة الثالثة بنسبة (27.4) % من جملة الجرائم، مما يعني أن النمط الاجرامي السائد هو مخالفات وجنح بسيطة، وأفعال منخفضة الخطورة الجنائية، ما يعني ضعف الردع في بعض السلوكيات اليومية، وانتشار للجرائم ذات الطابع المعيشي أو الاجتماعي، وكل ذلك بالتأكيد سيخلق ضغط على النظام القضائي في تلك القضايا البسيطة فيما لو لم تحل في اطرها الأولى من الأسرة مرورًا بالمجتمع وصولًا لمراكز الأمن والشرطة.

4- خصائص مرتكبي الجرائم في المديرية:

4-1 التركيب النوعي لمرتكبي لجرائم

ويقصد به توزيع مرتكبي الجرائم بحسب النوع إلى ذكور وإناث، ويتبين من الجدول (7) أن (98) % من مرتكبي الجريمة البالغ عددهم (256) هم من الذكور، في مقابل (2) % هن من الإناث، مما يعني أن الجريمة في غيل باوزير ذات طابع ذكوري، وتنخفض نسبة ارتكاب النساء للجريمة في المديرية إضافة لما

سبق يعود للطبيعة المحافظة للمجتمع الذي لا يسمح للمرأه بالانخراط في القضايا الخلافية أو المواجهة التي تحدث خارج نطاق البيت، بالإضافة لانخفاض نسبة النساء العاملات في المجتمع مقارنة بنسبة الذكور، وهذا يتوافق مع ما توصلت له الدراسات الأخرى، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن نسبة الجرائم لدى النساء تنخفض بشكل كبير مقارنة بالذكور سواء من حيث الحجم أو الوسيلة أو نمط الجريمة؛ ويعود ذلك إلى أن المرأة عمومًا لا تميل إلى العنف، فهي أضعف من الرجل من الناحي البيولوجية والقوة البنية، ولكن من الممكن أن ترتفع نسبة اسهام المرأة في ارتكاب الجريمة كلما منحت فرصة أكبر في السوق ومخالطة المجتمع (العكيلي، 2020م، ص54)، ويتوافق ذلك مع مرتكبي الجرائم في مديرية غيل باوزير.

جدول (7): التركيب النوعي والعمري لمرتكبي الجرائم في مديرية غيل باوزير 2025م

الفئة العمرية	النوع		الاجمالي
	ذكر	أنثى	
أقل من 18 سنة	13	0	13
29 – 19سنة	57	2	59
39 – 30سنة	70	0	70
49 – 40سنة	51	2	53
50سنة فأكثر	60	1	61
الاجمالي	251	5	256

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

2-4 التركيب العمري لمرتكبي الجرائم

ويقصد به توزيع مرتكبي الجرائم بحسب العمر إلى فئات عمرية، ويتبين من الجدول (7) أن الفئة العمرية (30 – 39) سنة هي الأكثر ارتكابًا للجريمة بنسبة (27.3) %، ثم الفئة العمرية (50) سنة فأكثر بنسبة (23.8) %، ثم الفئة العمرية (19 – 29) سنة بنسبة (23) % من جملة الجريمة؛ وترتفع الجريمة في الفئة العمرية (30) سنة فأكثر، وذلك لكون هذه الفئة هي الأكثر انخراطًا اقتصاديًا، وهي أيضًا أكثر عرضة لضغوط الحياة المعيشية ومتطلباتها، وهو ما يعطي مؤشر بأن الجريمة ذات طابع اقتصادي اجتماعي مرتبط بالدورة الحياتية للفرد. بينما تنخفض نسبة مرتكبي الجريمة للفئة العمرية (18) سنة وأقل لتصل لنحو (5.1) % من جملة مرتكبي الجريمة؛ وذلك لكون معظم منتسبي هذه الفئة هم من الأطفال والطلاب الذين يرتبطون بمدارسهم

معظم أوقاتهم، ولا يرتبطون بأعمال أو مهام تدفع بهم نحو التورط في الجريمة.

3-4 التركيب المدني لمرتكبي الجرائم:

ونقصد به توزيع مرتكبي الجرائم بحسب الحالة الزواجية لهم وهي (أعزب – متزوج – مطلق – أرمل)، وتشير البيانات الإحصائية وفق الجدول رقم (8) أن (68.4) % من الجناة متزوجين، تليها فئة العازبين بنسبة (28.5) % من نسبة مرتكبي الجرائم في المديرية، في حين لا تتجاوز نسبة المرتكبين للجرائم من فئة المطلقين (3.1) %، في حين لم تسجل أي حالة لمرتكبي الجريمة من فئة الأرمل، وارتفاع نسبة الجريمة في فئة المتزوجين لتركز تلك الفئة ضمن الفئات العمرية (أكثر من 30) سنة وهي الفئات الأكثر ارتكابًا للجرائم في المديرية.

جدول (8): التركيب المدني لمرتكبي الجرائم في مديرية غيل باوزير 2025م

م	الحالة المدنية	العدد	النسبة %
1	أعزب	73	28.5
2	متزوج	175	68.4
3	مطلق	8	3.1
4	أرمل	0	0
الاجمالي		253	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

4-4 التركيب المهني لمرتكبي الجرائم:

بيئة العمل تؤثر في الفرد الذي يزاول فيها مهنته، حيث إن الفرد يتكيف مع هذه البيئة أو يواجه إخفاقًا مما يترتب عليه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية، فضلًا عن العوامل الأخرى التي تدفع الفرد لممارسة الأعمال الغير مناسبة؛ نتيجة ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة (العنزي، 2022م، ص161).

ويتبين من الجدول (9) أن مرتكبي الجرائم من فئة عمل خاص تحتل المرتبة الأولى بنسبة (76.2) % من اجمالي مرتكبي الجرائم، ثم فئة موظف حكومي وفئة عسكريين وأمنيين بنسبة (7) % و(6.3) % لكل منهما على التوالي، ونتيجة أن الغالبية العظمى من الجناة يعملون في القطاع الخاص أو الأعمال غير الرسمية فهو قد يعكس ضعف الاستقرار الوظيفي وغياب الضمانات الاقتصادية، الأمر الذي قد يسهم في زيادة الدوافع الإجرامية المرتبطة بالكسب المادي.

جدول (9): التركيب المهني لمرتكبي الجرائم في مديرية غيل باوزير 2025م

م	المهنة	العدد	النسبة %
1	موظف حكومي	18	7.0
2	عمل خاص	195	76.2
3	طالب	17	6.6
4	ربة بيت	5	2.0
5	عسكري وأمني	16	6.3
6	بدون عمل (عاطل)	5	2.0
الإجمالي		256	100.0

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

5- أنماط الجرائم وخصائصها بمنطقة الدراسة:

5-1 أنماط الجريمة:

من المعروف بأن الجريمة تختلف في حجمها ونمطها باختلاف المكان والزمان، وأن مديرية غيل باوزير تعد من المديريات التي سجلت بها أنماط مختلفة من الجريمة خلال العام 2025م وهو ما يبينه الجدول (10)، والملحق (1).

جدول (10): نمط الجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير 2025م

م	نوع القضية	التكرارات	النسبة	م	نوع القضية	التكرارات	النسبة
1	السرقة	38	15.7	10	شرب الخمر	5	1.9
2	الايذاء والاعتداء الجسماني	45	18.7	11	الاعتداء على موظف عام	5	1.9
3	الاضرار بالمال	35	14.5	12	السب	5	1.9
4	الاعتداء على ملك الغير	19	7.8	13	هتك عرض	5	1.9
5	التهديد	16	6.6	14	الاعتداء على ملكية عامة	5	1.9
6	خيانة الأمانة	13	5.3	15	الشروع في السرقة	4	1.6
7	النصب والاحتيال	7	2.9	16	القذف	4	1.6
8	انتهاك حرمة مسكن	7	2.9	17	تعاطي مواد مخدرة	4	1.6
9	عرقلة سير العمل	6	2.4	18	أخرى	18	7.0
الإجمالي						241	55.0

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

ومن خلال الجدول (10)، والملحق (1) نستنتج الآتي:

1- تعد جرائم الايذاء والاعتداء الجسماني، والسرقة، والاعتداء على المال، والاعتداء على ملك الغير، والتهديد تعد من أكثر الجرائم انتشارًا في المديرية خلال العام 2025م بنسب (18.7 – 15.7 – 14.5 – 7.8) % لكل منها على التوالي، ما يعني أن الجرائم السائدة هي جرائم مالية وجرائم عنف واعتداءات مباشرة، وهي أيضًا جرائم سهلة التنفيذ.

2- إن الجريمة في المديرية بشكل عام تميل إلى الطابع التقليدي غير المنظم، أكثر من كونها جريمة منظمة أو احترافية.

3- سجلت جرائم التهديد، وخيانة الأمانة، والنصب والاحتيال، وانتهاك حرمة المسكن، وعرقل سير العمل، مستويات متوسطة بلغت نسبتها (6.6 – 5.3 – 2.9 – 2.9 – 2.4) % لكل منها تواليًا.

4- توجد هناك جرائم لم تتجاوز نسبتها (1.9) % من جملة الجرائم في المديرية، وتشمل جرائم شرب الخمر، والاعتداء على موظف عام، والسب، وهتك العرض، والاعتداء على الملكية العامة، والشروع في السرقة، والقذف، وتعاطي مواد مخدرة، والفعل الفاضح مع أنثى.

5- سجلت نحو (12) جريمة أخرى لم يتعدى حدوث كلًا منها (1) %، تشمل إهانة موظف، وتملك الشيء المفقود، والتشهير، والابتزاز، والحريق العمدي، ونقل وإزالة الحدود، والاخلال بثقة العقار، وتصوير مستند خاص، والشروع في الاعتداء، والشروع في القتل، ومخالفة أوامر القضاء، وانتحال صفة الغير، وهي جرائم تقع في مستويات منخفضة جدًا.

6- إن الجرائم الخطيرة أو المعقدة مثل القتل أو الاختطاف، أو التفجير، أو التقطع، لم تسجل أي حادثة في المديرية، ما يشير حالة من الأمن الذي تنعم به المديرية جعلها من أكثر المديريات أمنًا واستقرارًا، ومحل جذب للاستيطان من خارجها وهو ما تسبب بجرائم متعلقة بالأراضي والعقار.

5-2 أسباب الجرائم المرتكبة:

في الحقيقة أن الجرائم التي ترتكب في الغالب يقع خلفها واحد أو أكثر من الأسباب تؤدي لارتكاب الجاني جريمته، وفي هذه الدراسة يبين الجدول (11) الأسباب التي دفعت لارتكاب الجريمة في المديرية عام 2025م.

جدول (11): أسباب الجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير 2025م

م	سبب الجريمة	العدد	النسبة %
1	كسب مادي	66	27.4
2	خلاف على الأرض	65	26.9
3	مجهول	2	.8
4	شخصية	59	24.5
5	الإدمان	9	3.6
6	انحراف خلقي	4	1.6
7	شذوذ جنسي	3	1.3
8	خلافات عائلية	23	9.5
9	الانتقام	1	.4
10	مرض نفسي	1	.4
11	بلطجة	7	3.2
12	عقوق والدين	1	.4
الإجمالي		241	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

من الجدول (11) نستنتج أن هناك أكثر من (12) سبب تقف خلف دوافع ارتكاب الجريمة في المديرية، وأن سبب الكسب المادي، والخلاف على الأرض يحتلان المرتبة الأولى والثانية على سُلم الأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة بواقع (27.4 و26.9) % لكل منهما، في حين تحتل المرتبة الثالثة والرابعة الأسباب الشخصية والخلافات العائلية بنسبة (24.5 و9.5) % لكل منهما، ما يعني أن دوافع الجريمة هي الدوافع الاقتصادية (الكسب المادي) ونزاعات الأراضي، والخلافات الشخصية، والعائلية، وأن العامل الاقتصادي والاجتماعي يمثلان المحرك الأساسي للجريمة في المديرية، في حين جاءت أسباب مثل الإدمان أو المرض النفسي بنسب منخفضة نسبيًا.

5-3 أسلوب الجريمة:

يعد أسلوب ارتكاب الجريمة مؤشر على تداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، حيث يمكن تحديد أهم الأساليب التي استخدمها مرتكبي الجريمة في المديرية وفق ما يبينه الجدول (12) والملحق (2).

جدول (12): أسلوب الجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير 2025م

م	أسلوب الجريمة	التكرار	النسبة
1	الضرب	43	17.8
2	بيع	21	8.7
3	البناء	31	12.8
4	التكسير	18	7.5
5	التلفظ	20	8.3
6	أخرى	108	44.9
الاجمالي		241	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

ومن الجدول (12) والملحق (2) نستنتج أن أسلوب الضرب الاجرامي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة (17.8) % من اجمالي الأساليب المستخدمة في الجرائم بالمديرية، وهو يشير لارتفاع السلوكيات الانفعالية من خلال الضرب أو التلفظ، ثم يأتي أسلوب البناء والتكسير في المرتبة الثانية والخامسة بنسبة (12.8 و 7.5) % لكل منهما على التوالي، وهو يشير لطبيعة نمط الجريمة السائد المرتبط بالنزاعات على الأرض العقارية، بينما يحتل أسلوب البيع المرتبة الثالثة بنسبة (8.7) % وهو مرتبط بالكسب المادي، أو خيانة الأمانة، بينما نجد أن (44.9) % من الجرائم ارتكبت بأكثر من (34) أسلوب إجرامي مختلف في مرات استخدامها، لكن الملاحظ أن الجرائم العنيفة واللفظية والتخريبية والاقتصادية تتصدر المشهد الاجرامي بناءً وأسلوب الجريمة.

5-4 السوابق الاجرامية:

تشير السوابق الجنائية إلى مجموعة الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الفرد وتم تسجيلها في السجلات الأمنية والقضائية، وتعد مؤشر وأداة تفسيرية لتقدير احتمالات تكرار الجريمة، وقياس لمستوى الخطورة الأمنية داخل المجتمع، وتعد السوابق الاجرامية من المتغيرات محل التحليل للجريمة؛ لكونها تربط بين البعد الفردي للسلوك الاجرامي والتركيبة الاجتماعية والمكانية المحيطة به، مما يجعلها عنصر هام في التخطيط الأمني واتخاذ القرارات الوقائية، والجدول (13) يوضح السوابق الإجرامية لمرتكبي الجرائم في مديرية غيل باوزير خلال عام 2025م.

جدول (13): السوابق الاجرامية لمرتكبي الجريمة في مديرية غيل باوزير 2025م

السوابق	العدد	النسبة %
نعم	20	7.8
لا	236	92.2
الإجمالي	256	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

ومن الجدول (13) نستنتج أن أصحاب السوابق الاجرامية تبلغ نسبتهم (7.8) %، وهي تشير إلى أن غالبية الجرائم ترتكب من أفراد غير معتادين على السلوك الاجرامي، وأن الجريمة هنا هي ذات طابع ظرفي وليس احترافي، بينما نسبة غير ذوي السوابق الاجرامية (92.2) %، وهي تشير لوجود مؤشر إيجابي في الأمن المجتمعي، وأن الجريمة غير متجذرة اجتماعيًا في المديرية.

5-5 نمط ارتكاب الجريمة (فردي – جماعي):

تعد معرفة نمط ارتكاب الجريمة من المتغيرات الأساسية في التحليل السلوكي الجغرافي للجريمة، وهو يشير للطريقة التي ارتكبت به الجريمة من حيث المشاركة ارتكاب فردي أم بالاشتراك مع آخرين، ويشير الجدول (14) إلى نمط ارتكاب الجريمة لمرتكبي الجرائم في المديرية عام 2025م.

جدول (14): نمط ارتكاب الجريمة (فردي / جماعي) في مديرية غيل باوزير 2025م

السوابق	العدد	النسبة %
فردي	186	72.7
جماعي	70	27.3
الإجمالي	256	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

وتشير بيانات الجدول (14) أن نسبة الجرائم الفردية بلغت (72.7) % من جملة الجرائم المرتكبة، وهو ما يعني أن الفعل الاجرامي غالبًا ما يتم بشكل لحظي مرتبط بسلوك فرد وردة فعل مباشرة، كما يعني تدني مستوى التنسيق الجماعي للجريمة، في حين بلغت نسبة التشارك في الجريمة (27.3) % وهي تدل على عدم وجود شبكات إجرامية واسع،

وأن التشارك الموجود بالغالب يقع في دوائر اجتماعية ضيقة تتمثل في علاقات المعارف والأصدقاء، وهي مرتبطة غالبًا في التشارك المرتبطة بجرائم الخلافات على الأرض أو الاعتداءات الجسمانية نتيجة خلافات شخصية.

- **نتائج الدراسة:**

1- انخفاض الكثافة الجغرافية للجريمة في مديرية باوزير حيث سجلت (0.101) جريمة / كم2، كما أن معدل الجريمة السكانية في المديرية يشير إلى وجود (2.77) جريمة لكل 1000 نسمة، وهو معدل منخفض نسبيًا، ويعكس حالة الاستقرار الأمنية في المديرية.

2- وجود نمط متغير في معدلات الجريمة، اتسم في بدايته بالانخفاض التدريجي بين عامي 2019 و2022م وهو ما قد يعكس حالة نسبية من الاستقرار الأمني أو تحسن في الإجراءات الوقائية والضبط الشرطي خلال تلك الفترة. إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر، حيث بدأت معدلات الجريمة بالارتفاع بشكل واضح اعتبارًا من عام 2023م، لتصل إلى (140) حالة، ثم تستقر نسبيًا في 2024، قبل أن تشهد ارتفاعًا حادًا في عام 2025 لتصل إلى (241) حالة، وهو أعلى مستوى خلال فترة الدراسة.

3- أن أكثر من نصف الجرائم تقع داخل مدينة غيل باوزير نفسها (61.8) %، مما يشير إلى أن الجريمة ذات طابع حضري محلي، وليست ناتجة عن عناصر خارجية بالدرجة الأولى.

4- تمثل جرائم الايذاء والاعتداء الجسماني، والسرقة، والاعتداء على المال، والاعتداء على ملك الغير، والتهديد أكثر الجرائم انتشارًا في المديرية خلال العام 2025م بنحو (56.7) % من الجرائم المرتكبة، وهي جرائم ذات الطابع المالي والعنيف، في حين كانت الجرائم المعقدة أو المنظمة ذات نسب منخفضة نسبيًا.

5- ترتفع نسبة الجرائم بين الذكور مقارنة بمرتكبي الجريمة من الإناث، كما أنها تتركز في الفئة العمري (30 – 39) سنة، وفي فئة المتزوجين أكثر من الفئات الزواجية الأخرى، مما يدل على أن الحالة الزواجية ليست عامل حماية مطلق من الانحراف، بل قد ترتبط أحيانًا بزيادة الضغوط الاقتصادية والأسرية الاجتماعية، كما ترتفع الجريمة بين الأفراد العاملين في أعمال خاصة أو أعمال غير رسمية.

6- أن دوافع الكسب المالي، والنزاعات على الأراضي، والخلافات الشخصية والعائلية تشكل أكثر من (88.3%) من الأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة، وهناك تباين في الأساليب المستخدمة في ارتكاب الجريمة أبرزها الضرب والبناء والتكسير والبيع والتلفظ بأكثر من (55) % من الأساليب الاجرامية، في حين نجد أن (72.7%) تم ارتكابها بشكل فردي، وأن (92.2) % من مرتكبي الجرائم ليسوا ذو سوابق إجرامية.

- **توصيات الدراسة:**

1- العمل على رفع كفاءة الأجهزة الأمنية في المديرية من خلال توفير المتطلبات المادية

وغير المادية، ورفد المديرية بالعدد الكافي من رجال الأمن، وتقديم التدريب والتأهيل التخصص في مجال مكافحة الجرائم وكشفها.

2- اتخاذ الإجراءات الرسمية التي تحد من ارتكاب الجريمة، خاصة المشاكل العقارية التي تمثل أكثر الأسباب الدافعة للجريمة وذلك من خلال البت القانوني السريع في حل تلك النزاعات، لكونها مدخل لارتكاب جرائم أكبر في حال التأخير في حلها.

3- تبني الجهات الرسمية والغير رسمية لبرامج توعوية تستهدف رفع الوعي المجتمعي حول قضايا العنف، وأهمية احترام الممتلكات العامة والخاصة.

4- تعزيز دور السلطات المحلية واللجان المجتمعية في تسوية النزاعات قبل تصعيدها للجهات الأمنية.

5- تعزيز وتطوير قاعدة البيانات الجنائية، تقوم على الربط بين الشرطة والنيابة والجهات الإحصائية؛ بهدف تحسين دقة التحليل واتخاذ القرارات الأمنية بالاعتماد على تلك البيانات.

6- توصي الدراسة بالاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية في التحليل المكاني للجريمة، والاستعانة بالخبراء الجغرافيين في تقديم الحلول المساعدة في الحد من الجريمة.

7- دعم البحث العلمي في المجال الأمني، وتشجيع الدراسات الاكاديمية الجغرافية حول الجريمة في حضرموت بهدف الوصول لفهم أعمق لمدى مواكبة الخدمات الأمنية مع حجم الجرائم، وتحديد العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على السلوك الاجرامي.

الهوامش:

(*) عرّفت المادة (16) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني الجريمة الجسيمة بأنها " ما عوقب عليه بحدٍ مطلقا أو بالقصاص بالنفس أو بإبانة طرف أو أطراف، وكذلك كل جريمة يعزر عليها بالإعدام أو بالحبس مدة تزيد عن 3 سنوات، أما الجريمة الغير جسيمة هي " التي يعاقب عليها أصلًا بالدية أو الأرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو بالغرامة، وتوجد هناك جرائم غير جسيمة ولكن قد ترقى لجسيمة فيما لو أصبح ضررها جسيم ومتعد وأسلوب الجريمة كان متعمد لقصد إلحاق الأذى البليغ.

المراجع:

1- ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار العيادة للنشر، بيروت، 1967م.

2- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، 1986م.

3- السعايدة، خليل، التباين المكاني للجريمة في محافظة عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد (34)، العدد 3، 2020م.

4- العكيلي، التقييم الجغرافي لواقع الجريمة في مدينة الحلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2020م.

5- المشهداني، أكرم عبدالرزاق، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي (دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005م.

6- حمادي، حنان، وبو مخلوف، محمد، جغرافية الجريمة في الوسط الحضري (قراءة سوسيو حضرية)، مجلة دفاتر المخبر، المجلد 17، العدد الأول، 2022م،

7- عبدالكريم، احمد عبدالسلام، وناجم، أمباركة، التباين المكاني لظاهرة الجريمة في بلدية سبها – دراسة جغرافية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 3، 2022م.

8- كليوي، لطيف كامل، والبركي، احمد حامد، التحيل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – جامعة بابل، العدد (29)، 2016م.

9- مقرم، ماهر صلاح صالح، المخدرات وأثرها على السلم المجتمعي وانتشار الجريمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حضرموت، 2022م.

10- مهدي، فراس فاضل، وعايد، انعام محمد، أثر المناخ في السلوك الإنساني وانتشار الجرائم في محافظة الانبار للمدة (2018 – 2019م)، مجلة الدراسات التربوية والعلوم الاجتماعية، المجلد7، العدد 10، 2020م.

11- ناجي، عادل حمود لطف، والعمامي، مطيع عبده علي، التوزيع الجغرافي للخدمات الأمنية في محافظة إب خلال الفترة (2010 – 2019م)، مجلة أبحاث، كلية التربية – جامعة الحديدة، العدد 23، 2021م.

12- الجمهورية اليمنية، قرار جمهوري رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات، أكتوبر، 1994م.

13- الجمهورية اليمنية، وزارة الداخلية، مديرية الأمن والشرطة م/ غيل باوزير – ساحل حضرموت، السجل الشهري للجرائم والمخالفات عام 2025م (بيانات خام) غير منشورة.

14- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لساحل محافظة حضرموت 2024م، 2025م.

15- العميد/ عوض عبدالله بن عكاس العوبثاني، مدير الأمن والشرطة م/ غيل باوزير، مقابلة شخصية، 2026/2/10م.

16- Donald. J . Boyue. Principles of Demography, John Wiley and Sons, Inc, New York, 1969.

ملحق (1): أنماط الجرائم المرتكبة في مديرية غيل باوزير 2025م

م	نمط الجريمة	العدد	النسبة
1	الايذاء والاعتداء الجسماني	45	18.7
2	السرقة	38	15.7
3	الاضرار بالمال	35	14.5
4	الاعتداء على ملك الغير	19	7.9
5	التهديد	16	6.6
6	خيانة الأمانة	13	5.3
7	النصب والاحتيال	7	2.9
8	انتهاك حرمة مسكن	7	2.9
9	عرقلة سير العمل	6	2.4
10	الاعتداء على موظف عام	5	2.1
11	السب	5	2.1
12	شرب الخمر	5	2.1
13	هتك عرض	5	2.1
14	الاعتداء على ملكية عامة	5	2.1
15	القذف	4	1.7
16	الشروع في السرقة	4	1.7
17	تعاطي مواد مخدرة	4	1.7
18	الفعل الفاضح مع انثى	3	1.2
19	الابتزاز	2	0.8
20	الحريق العمدي	2	0.8
21	التشهير	2	0.8
22	شروع في الاعتداء	1	0.4
23	تملك الشيء المفقود	1	0.4
24	تصوير مستند خاص	1	0.4
25	شروع في القتل	1	0.4
26	مخالفة أوامر القضاء	1	0.4
27	انتحال صفة الغير	1	0.4
28	نقل وإزالة الحدود	1	0.4
29	الاخلال بثقة العقار	1	0.4
30	إهانة موظف	1	0.4
الإجمالي		**241**	**100**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات السجل الشهري للجريمة في مديرية الأمن والشرطة بمديرية غيل باوزير 2025م.

ملحق (2): أساليب ارتكاب الجريمة في مديرية غيل باوزير 2025م

م	الأسلوب	العدد	النسبة %	م	الاسلوب	العدد	النسبة%
1	ضرب باليد	43	17.8	19	نقل	3	1.3
2	البناء	31	12.8	20	النصب	2	0.8
3	بيع	21	8.7	21	شفط	2	0.8
4	التلفظ	20	8.3	22	الطعن	2	0.8
5	التكسير	18	7.5	23	الزرع	2	0.8
6	القفز	13	5.4	24	الاشعال	2	0.8
7	التهديد	10	4.1	25	سحب باليد	2	0.8
8	الدخول	9	3.7	26	الاستدراج	2	0.8
9	استخدام سلاح ناري	8	3.3	27	اللمس	2	0.8
10	جرف الأرض	8	3.3	28	النشر	1	0.4
11	فتح الباب	6	2.6	29	الخنق	1	0.4
12	التعاطي	5	2.2	30	تتبع ومراقبة	1	0.4
13	الاخفاء	4	1.7	31	الهدم	1	0.4
14	السحب	4	1.7	32	اختلاس	1	0.4
15	التصرف في المال	4	1.7	33	القطف	1	0.4
16	النصب والاحتيال	3	1.3	34	الرجم بالحجارة	1	0.4
17	النشر	3	1.3	55	الهاتف	1	0.4
18	النشل	3	1.3	36	انتحال صفة الغير	1	0.4
الإجمـــالي						**241**	**100**

Geographical Analysis of Crime in Ghayl Bawazeer District, Hadhramaut Governorate – Yemen, from 2019 to 2025

Riyadh Ahmed Ubaid Shantuf

Abstract

This study examines the phenomenon of crime from a geographical perspective in Ghayl Bawazeer District, Hadhramaut Governorate. It focuses on the spatial and temporal dimensions of crime and the analysis of security efficiency indicators. The study depended on the analysis of crime indicators, the evolution of crime volume and patterns, and the characteristics of offenders over the period from 2019 to 2025.

The study adopted a descriptive-analytical approach, supported by statistical analysis and spatial analysis techniques, to examine the geographical distribution of crime, identify spatial disparities among the different areas in Ghayl Bawazeer District, analyze offender characteristics in terms of gender, age, and marital status. The study assessed the characteristics of crime in terms of type, frequency, causes, and methods of crime commission.

The findings revealed a significant spatial burden on security service centers, along with notable spatial variation in crime distribution within the Ghayl Bawazeer. The findings showed a high concentration of crime in urban areas, particularly in the city of Ghayl Bawazeer. The study found that property-related crimes were the most prevalent, while no serious crimes, such as murder, kidnapping, or terrorist-related offenses, were recorded. Furthermore, the results showed a low proportion of repeat offenders, and found that most crimes were committed spontaneously and directly, without organization, indicating the absence of organized crime patterns.

The study recommends providing adequate support to security institutions to enhance the efficiency of security performance and services. The study emphasizes the importance of the geographical dimension in crime analysis. It also calls for further geographical research on crime geography in Hadhramaut Governorate.

Keywords: Crime; Ghayl Bawazeer; Spatial Analysis of Crime; Crime Patterns.